

**مدى تأثير استخدام كشف التدفقات النقدية في تقييم
الأداء المالي**

**دراسة تحليلية في شركة بغداد للمشروبات الغازية
(مساهمة خاصة)1**

الباحث مصطفى عبد سعود المطوري

الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم /كلية إدارة الاعمال

أ.م. د حسن قانصو

الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم /كلية إدارة الاعمال

أ.م. د عبد الخالق البدران

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

مدى تأثير استخدام كشف التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

دراسة تحليلية في شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة) 1

The impact of the use cash flow detection in the evaluation of financial performance analytical study at Baghdad soft drinks company for 2012-2022

Mustafa Abd Saud Almturi

Mostafa77714@gmail.com

A.P.Dr. Hassan Kanso

h_kanso7@hotmail.com

A.P.Dr. Abdulkhaliq Albadran

Albadran1973@yahoo.com

تاريخ النشر

1/ 6/2023

تاريخ قبول النشر

4/ 10 /2022

تاريخ استلام البحث

22 / 9 /2022

Abstract

The current study aims to understand the impact of cash flow detection on the financial performance of the Baghdad Soft Drinks Company (shareholding company) located in Baghdad. The Iraqi Industrial Sector that is listed in the Iraqi stock market because the industrial sector represents an effective role in economic activity and is essential in the process of economic development. To achieving the objectives of the study, a model was formulated consisting of two main variables and a main hypothesis from which a group of sub-hypotheses emerges. The study relied on the descriptive analytical approach, and the years 2012-2021 were selected by the company for the purpose of analysis. The study concluded that there is an impact between the cash flows of activities (operating, investment, and financing) and financial performance. A several of conclusions were reached including the most important of which is that there is an integration and

compatibility between the financial ratios prepared based on the financial statements and the income statement and the financial ratios prepared depending on the cash flow statement and based on these conclusions A set of recommendations have been formulated.

Keywords: cash flow, financial performance

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية الى معرفة تأثير كشف التدفقات النقدية في الأداء المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية (شركة مساهمة)، حيث جاءت أهمية هذه الدراسة لمعرفة دور كشف التدفق النقدي في عملية التحليل المالي وتأثيره في أداء الشركة، إذ تناولت الدراسة احدى الشركات المهمة في القطاع الصناعي العراقي وهي مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما يمثله القطاع الصناعي من دور فعال في النشاط الاقتصادي واساسي في عملية التنمية الاقتصادية. لغرض تحقيق اهداف الدراسة تم صياغة نموذج يتكون من متغيرين رئيسين ومن فرضية رئيسة تنبثق منها مجموعة من الفرضيات الفرعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واختيرت من الشركة السنوات (2012-2021) لغرض التحليل.

توصلت الدراسة الى ان هنالك وجود تأثير بين التدفقات النقدية للأنشطة (التشغيلية) والأداء المالي ومجموعة من الاستنتاجات من أهمها هنالك تكامل وتوافق بين النسب المالية المعدة اعتمادا على قائمتي المركز المالي وكشف الدخل والنسب المالية المعدة اعتمادا على كشف التدفق النقدي وبالاعتماد على هذه الاستنتاجات تم صياغة مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التدفقات النقدية، الأداء المالي

1بحث مستل من رسالة الماجستير (مدى تأثير استخدام كشف التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي) دراسة تحليلية في شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة)

مزامنة مع التطورات العديدة في بيئة الاعمال التجارية والصناعية التي أدت الى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية باعتبارها العصب الأساسي الذي تستند عليه الشركات في اتخاذ القرارات المالية كونها تتيح المعلومات اللازمة لمعرفة الجوانب المتعلقة في المبيعات والمصروفات والربحية وعلى الرغم من اعتماد عملية التحليل على البيانات المالية بالدرجة الأساس وعلى البيانات المستخلصة ومن قائمتي الدخل والميزانية العمومية عند تقدير وضع الشركة المالي. الى ان تلك القوائم لم تعد كافية في توفير معلومات وعرضها عرضاً وافياً وتفصيلاً عن مدى فاعلية الأنشطة التي تقوم بها الشركة خلال مزاوله اعمالها لاسيما في مجال التشغيل والاستثمار والتمويل لذا دعت الحاجة لاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في عمليات التحليل المالي لاتخاذ القرارات المالية للشركة لأجل تزويدها بمعلومات مفصله عن حركة النقد المستلم والمستخدم في جميع الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حيث يعد تحليل المالي من المواضيع المهمة في إدارة النقد بشكل عام والشركات بشكل خاص ، إذ يمكن من خلاله أن يعكس وضع الشركة المالي ومكانن لنقاط القوة والضعف التي تواجه الشركات من خلال ممارستها لأنشطتها وفق البيئة التي تعمل فيها ووفق القطاع الذي ينتمي اليه مضافاً الى ذلك المنافسة مع الشركات العاملة معها في القطاع نفسه حيث ارتفع استخدامه في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل مشتركة منها (تزايد الدور الذي تلعبه الأسواق المالية، التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، شدة المنافسة) ، وكذلك أسهمت ايضاً كشوفات التدفقات النقدية خلال (الخارج منه والداخل له) في عكس صورة مقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية في والكشف عن موطن الضعف فيها لمعالجتها والسيطرة على الحركة النقدية ومدى حاجتها للتمويل وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها ومدى قدرتها على التوسع في نشاطها في المستقبل ومواجهتها المشاكل التي تكشفها القائمة والتي لا تستطيع كشفها القوائم التقليدية الأخرى،

وتبين للأطراف الخارجية حجم نشاط الشركة ورسالتها مما يدعمها في تمويل أنشطتها على الأمد الطويل وتوريد احتياجاتها على الأمد القصير،

المحور الأول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولاً: مشكلة الدراسة:

يمثل التحليل المالي أداة مهمة بيد إدارة الشركة لغرض الوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها على المدى القصير والطويل من خلال تحقيق الربح وتعظيم قيمة الشركة وبما ينعكس على استمرارية وديمومة الشركة في أداء نشاطاتها، وتعد القوائم المالية المصدر الأساسي في التحليل المالي وتستخدم العديد من النسب المالية في تحليل هذه القوائم، وتشير الدراسات الى وجود قصور في استخدام قائمتي المركز المالي وكشف الدخل في التحليل المالي وذلك لاعتمادهما على أساس الاستحقاق المحاسبي والذي لا يعكس التدفقات النقدية خلال الفترة، وعليه تم اللجوء الى اعداد قائمة التدفق النقدي لسد هذا القصور، وتعباً لذلك تم اشتقاق عدد من النسب المالية لتحليل قائمة التدفقات النقدية لزيادة التحليل المالي ودعم نتائج النسب المالية المحتسبة اعتماداً على قائمتي المركز المالي وكشف الدخل.

وبالتالي فان تساؤل الدراسة الحالية الذي يحدد مشكلة الدراسة يتمثل بـ:
(ما هو تأثير كشف التدفقات النقدية في تحليل الأداء المالي للشركة؟)

ثانياً: اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحليل كشف التدفقات النقدية من خلال انشطته التشغيلية والأداء المالي للشركة، لرفع مستوى الشركة وضمان استمرارها من خلال:

1. تحليل التدفقات المالية من الأنشطة الأساسية للشركة.

2. تحليل الأداء المالي للشركة.
3. تحديد العلاقة بين المؤشرات والأداء المالي.
4. تحديد جودة الأداء ومحاولة الارتقاء به.

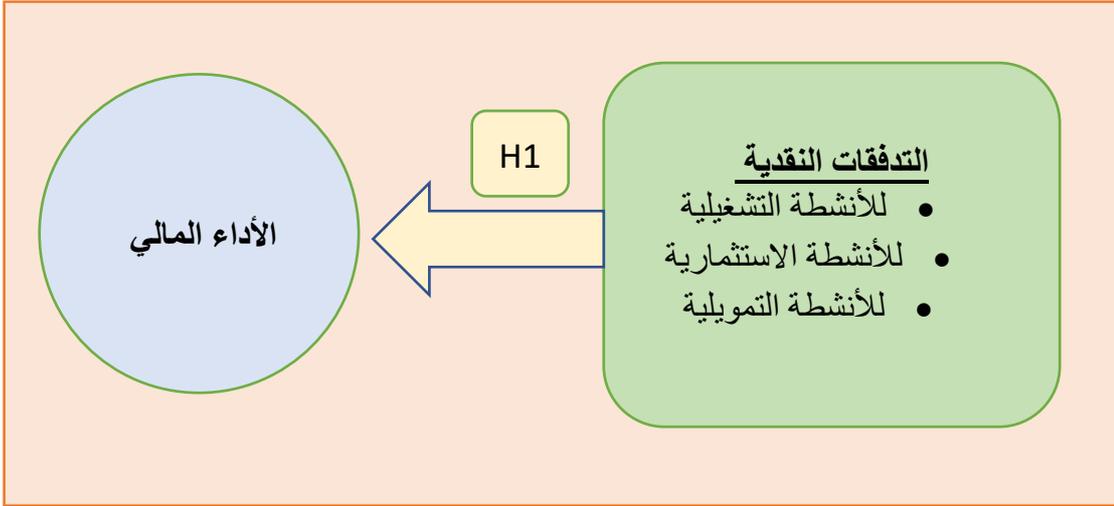
ثالثا: أهمية الدراسة:

من خلال الاعتبارات التالية نستطيع ان نتناول أهمية الدراسة

- أهمية متغيرات الدراسة التي تناولت التدفقات النقدية والأداء المالي للشركة.
- مدى كفاءة إدارة الشركة في توليد التدفقات النقدية التي بدورها ترفع من الأداء المالي.
- تناولت الدراسة احدى الشركات المهمة في القطاع الصناعي العراقي وهي مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما يمثله القطاع الصناعي من دور فعال في النشاط الاقتصادي واساسي في عملية التنمية الاقتصادية

رابعا: متغيرات نموذج الدراسة:

تم صياغة انموذج فرضي يبين فيه طبيعة العلاقة بين المتغيرين التي على أساسها تم صياغة مشكلة الدراسة، إذ يظهر من خلال الشكل (1) ان المتغير المستقل تم قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات هي (التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية، التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية)، اما المتغير التابع او المعتمد (الأداء المالي) فتم قياسه بشكل عام.



الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

خامسا: فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة والاطلاع على أفكار الباحثين والمفكرين الأولية نجد فيها ما يتعلق بأهداف دراستنا الحالية وعلية فأن هذه الأفكار والدراسة مستمدة من الادبيات السابقة والنظريات وضع العمل الحالي عادتاً ما تسمى الفرضيات (Hair et al , 2016:143) ومن اجل إيجاد الإجابات المنطقية حول التساؤلات وتحقيقاً لأهداف الدراسة على ضوء الدراسات السابقة يمكن صياغة وتطوير فرضيات الدراسة وتوضيح العلاقة بين المتغيرين وكالتالي الفرضية الرئيسية:

H1: توجد تأثير بين التدفقات النقدية والأداء المالي.

وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية: -

H1a: يوجد تأثير بين التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والأداء المالي.

سادسا: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي لواقع الحالي الخاص بالشركة عينة الدراسة.

سابعا: عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة شركة بغداد للمشروبات الغازية (شركة مساهمة خاصة) الواقعة في العراق / بغداد / الزعفرانية، وتم الحصول على بيانات الشركة من خلال سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم استخدام البيانات المالية للشركة لفترة عشر سنوات متتالية من عام (2012) الى عام (2021) وخضعت هذه البيانات للتحليل المالي المعتمد على كشف التدفقات النقدية المتمثلة بالأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية) وبالاستعانة ببيانات بقية الكشوفات للوصول الى النتائج الحقيقية وما آلت اليه من تغيرات حسب التحليلات..

ثامنا: بعض الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة تحظى بأهمية كبيرة وذلك لاستفادة الباحث ببيان موقع دراسته من الدراسات السابقة، أو تزويده بالمقاييس وأساليب التحليل المالي الملائمة، ومع معرفة اين وصل الباحثين باتجاه البحوث المستقبلية، استطاع الباحث الحصول على بعض من الدراسات السابقة التي تتعلق بمتغيرات الدراسة وكما موضح ادناه:

1. دراسة (Amuzu, 2010) هدفت الى تحليل التدفق النقدي باعتباره أكثر وضوح في تحديد فعالية الشركات والقدرة التنافسية في السوق والاعتماد على تحليل نسب لأنها أكثر ديناميكية للعائد الفعلي على الأصول وحقوق الملكية وركزت على ما هو تأثير قائمة التدفق النقدي في تحديد القدرة التنافسية للمشاريع واعتمد المنهج الوصفي التحليلي في جمهورية غانا وكانت نتائجه أن

التحليل المالي باستخدام كشف التدفق النقدي حيث يعد أفضل وسيلة لقياس القدرة التنافسية بين الشركات.

2. دراسة (الزبيدي، 2011) هدفت الى دراسة واختبار الاثر للعلاقة بين التدفقات النقدية والعوائد المتحققة للسهم في سوق العراق للأوراق المالية، وركزت على هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية والعوائد المتحققة للأسهم في الشركات العراقية، وتوصل الى وجود علاقة موجبه وقوية وذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية للسهم والعوائد المتحققة للسهم.

3. دراسة (محمد، 2013) اعتمد البحث على أسلوبين الأسلوب النظري والأسلوب التطبيقي حول أدوات التحليل المالي الخاصة بقائمتي الدخل والمركز المالي وبالشكل الذي تكون فيه نتائج التحليل موحدة أو تكمل إحداها الأخرى وهل هناك علاقة لقائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) وتوصل الى ان اهداف قائمة التدفقات النقدية تساعد على تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والمساهمة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والتي تساهم بشكل مباشر في التأثير على القرار الاستثمارية من خلال ما توفره من مؤشرات يمكن الخروج من خلالها على تحديد موقع اتجاه تقييم ربحية ومرونة الوحدة ومواطن الضعف والقوة فيها.

4. دراسة (محمد، واخرون، 2020) حول دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، اعتمد في الدراسة على الجانب النظري وعلى المنهج التحليلي في عرض المعلومات، واعتمد في الدراسة الميدانية على المنهج التطبيقي منهج دراسة حالة وذلك

بالاعتماد على تقارير السنوية. متسائلا ما دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في مؤسسة التاج الذهبي، مستنتج الى ان المؤسسة تحقق التوازن المالي خلال سنتي الدراسة، وذلك يعني ان المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.

5. دراسة (جعفر، 2020) دور التحليل المالي لقائمة كشف التدفق النقدي في تقييم الأداء المالي مستخدما منهج الوصفي التحليلي وكانت عينة الدراسة البصرة - شركة غاز الجنوب حول دور واهمية مؤشرات التدفقات في تقييم أداء الشركة، متوصل الى أن النشاط التشغيلي في الشركة الذي يمثل نقاط القوة هو اعلى من الأنشطة الأخرى (الاستثماري والتمويلي) وتمثل هذه قوة الشركة بقدرتها على توليد التدفقات النقدية.

من خلال الدراسات السابقة نود ان نبين ان الدراسة الحالية ما هي الا امتداد لتك الدراسات والبحوث التي عملت على إيضاح أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية.

المحور الثاني الجانب النظري

نشأة ومفهوم كشف التدفقات النقدية واهدافها

أولا: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

إن النشأة الأولى لقائمة التدفقات النقدية التي ظهرت حديثا مقارنة مع القوائم المالية الأساسية الأخرى مرت بالعديد من التطورات، إذ كانت تظهر بصورة تحليل بسيط اطلق عليه "قائمة مصادر الوارد والمنصرف"، إذ تتضمن عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود الميزانية للشركات، وبعد مرور سنوات تغير اسم القائمة الى قائمة الأموال المخصصة واعتراف من المجلس الأمريكي للمحاسبين (AICPA) بأهمية هذه القائمة، إذ عملت المجلس في عام 1961

في تبني البحث في هذا المجال وانتج عنه اصدار دراسة في الأبحاث المحاسبية رقم 02 بعنوان " تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة" إذ اوصت هذه الدراسة بأدراج هذه القائمة في جميع التقارير السنوية للشركات المقدمة للمساهمين والجهات الخارجية (كسسو، 1999: 1224). في عام 1963 قام مجلس المعايير المحاسبية (APB) بأصدار المعيار رقم 03، إذ أوصى المجلس بتعديل اسم القائمة الى قائمة " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها " على أن تعرض القائمة كمعلومات إضافية على التقارير المالية، إذ لم يكن إضافة مثل هذه المعلومات الجديدة إلزامياً، إذ ان اشتمال تقرير المراجع عليها امر اختياري (الصبان واخرون، 2000: 281). في عام 1971 عمل مجلس الرأي على اصدار المعيار رقم 19 الذي ينص على الزام جميع الشركات الامريكية التي تم تسجيلها في بورصة الأوراق المالية بأعداد وتنظيم هذه القائمة إلزاماً وإدراجها ضمن القوائم المالية المنشورة على أن يطلق عليها " قائمة التغيرات في المركز المالي " ويتم مراجعتها مع القوائم المالية الملزمة سابقاً ويشمل تقريرها للمراجع الخارجي ورأيه الفني المحايد عن قوائم الشركات ، وفي عام 1980 اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تبني مشروع بناء اطار فكري للمحاسبة مذكوره للمناقشة بعنوان " تقرير تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية" وقد اشارت الاقتراحات والأفكار المثارة بخصوص هذه المذكرة الى اجماع بين مستخدمي القوائم المالية (الداخلي والخارجي) على تفضيل المفهوم النقدي على أي مفهوم اخر للأموال ، وفي عام 1987 اصدر المجلس المعيار المحاسبي رقم 95 الذي ينص بالزام الشركات في الولايات المتحدة الامريكية بأعداد قائمة مالية إضافية كواحدة من القوائم المالية المستخدمة بحيث تكون محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت تستخدم حتى ذلك التاريخ الى قوائم حسب الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية) (دحوج، 2008:

(235). وفي عام 1992 قام المجلس بأصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 الخاص بقائمة التدفقات النقدية (مرزاقه، فتحية، 2010: 83). وأشار (حسين، 2006: 185) الا أن المعيار السابع أصبح معمول به وساري المفعول على القوائم المالية ابتداء من كانون الثاني 1994 وعليه أصبح اعداد قائمة التدفقات الى جانب القوائم المالية الرئيسية الأخرى الزاماً دولياً.

ثانياً: جانب من مفهوم كشف التدفقات النقدية:

التدفق النقدي هو مفهوم في المحاسبة يستخدم لوصف التدفق الداخلي والخارجي للنقد داخل المنظمة. تمثل التدفقات الداخلة المقبوضات النقدية بينما تمثل التدفقات الخارجة بالنفقات النقدية، يوفر التدفق النقدي المرتفع عند مقارنته بالتدفق الخارجي للشركة رصيذاً نقدياً كافياً لأغراض الاستثمار. من ناحية أخرى، يؤدي التدفق المنخفض الذي يؤدي إلى زيادة التدفق الخارج نسبة إلى التدفق الداخلي بسبب ضعف العمليات التنظيمية للنشاط الداخلي للشركة من حيث فترة استعادة السيولة النقدية (Libby et al, 2001: 682). كما أضاف (الشمشيرى والعريفان، 2008: 12) عن القائمة بانها ترجمة حقيقية لنشاط الشركات واعمالها مما يعطي ادلة واضحة بصورة رقمية لأصحاب القرار كما انها تعد القائمة الثالثة من حيث الأهمية بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وهي الأكثر استخداماً في رسم صورة الشركة وحقيقة نشاطها، لذلك أصبحت جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية التي يتوجب على إدارة الشركة اعدادها وتقديمها لكل فترة، وتبرز أهميتها في اظهار الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة في الفترة المالية مع اعطاء طبيعة الأثر كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا او خارجا منها ، ومن هنا نعرف التدفقات النقدية على أساس الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة وهو التعريف المعروف بين أصحاب القرار ، وتقسم هذه القائمة التدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة

تعطي مؤشر واضح الى نقاط القوة ونقاط الضعف متمثلة بقوة الشركة على خلق النقد الكافي لسداد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح على المدى القصير والطويل. تعد قائمة التدفقات النقدية من احدى القوائم المالية الختامية ومن خلالها توضح المعلومات المالية من مقبوضات ومدفوعات نقدية خلال السنة المالية او أي فترة محددة كون المعلومات متعلقة بالآثار النقدية لأنشطة الشركة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) وصافي الزيادة والنقص في النقدية خلال السنة المالية او الفترة الزمنية المطلوبة (Weygandt et al, 2019:33). وبالنتيجة فالتدفقات النقدية (CashFlow) تصرح عن حقيقة المتحصلات النقدية (المقبوضات) والانفاق النقدي (المدفوعات) وما ينتج من التغيير في النقدية من خلال الأنشطة الثلاثة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) للشركات خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي الى توثيق رصيد النقدية في اول المدة واخر المدة، وتظهر في هذه القائمة حركة النقدية فقط ولا تظهر فيها المعاملات التي تنتج عنها تدفقات نقدية داخلية او خارجية (مرازقة وبوهرين، 2010: 83). كما ان ما توفره قائمة التدفقات النقدية من افصاح عن حقيقة السيولة النقدية في الشركات، وما يميز هذه المعلومات بساطتها وإمكانية فهمها وابتعادها عن الحكم الشخصي، وتمثل أهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي وقائمة الدخل في توفير صورة واضحة لأداء الشركات الاقتصادية لكل من المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية (Balaciu et al, 2009:174). وبالعادة ما يتم الاعتماد بشكل كبير على قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل، كون كل قائمة تعرض جانب ذا أهمية من اعمال الشركة ومركزها المالي ومن خلال قائمة التدفقات النقدية يتم التعرف على العديد من المشاكل التي تعترض الشركة منها مشاكل انعدام السيولة والعسر المالي والتنبؤ بالإفلاس، وعليه يمكن لقائمة

التدفقات النقدية الربط بين قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل والتوضيح عن نتائجها خلال تفصيل المعلومات حول السيولة النقدية ووضع الشركة النقدي ما يعطيها أهمية معلوماتية (أبو تمام، 2013: 28).

ثالثا: اهداف كشف التدفقات النقدية:الهدف الرئيسي من اعداد كشف التدفقات النقدية للشركات خلال فترات زمنية متتالية او خلال فترة زمنية واحدة هو الإفصاح عن المعلومات (المتحصلات والمدفوعات) النقدية للشركة، اما الأهداف الثانوية فهو توفير المعلومات على أساس نقدي عن الأنشطة الخاصة بالشركة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) وهناك مجموعة من الأهداف تعمل على تحسين القرارات المتعلقة بالأداء المالي للشركة ونستطيع ايجاز ذلك وفق ما أشار اليه (Richard & Linzer, 2008: 10-11):

1. قياس الأرباح الحقيقية للشركة وتقييم جودتها.
2. تعمل على النمو وجعل الشركة قادرة على استخدام تدفقاتها بصورة صحيحة ومعالجة الأخطاء والقصور غير المتعمد.
3. تتيح للمديرين وضع الخطط المستقبلية الخاصة في مجال الإدارة المالية.
4. يعمل تحليل قائمة التدفقات في الشركة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتيح توليد تنبؤات مفيدة في اعداد التقارير المالية وتتلخص أهمية مؤشرات ونسب تحليل كشف التدفقات النقدية:
 - معرفة نمو الشركة ومقداره ومعرفة نقاط الضعف والقوة.
 - قياس فعالية الأنشطة بشكل عام للشركة ومدى استغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.
 - تحديد قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها الجارية.

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الموازنات التقديرية.

رابعا: مؤشرات ونسب تحليل كشف التدفقات النقدية:

النسب المالية: هي العلاقة بين البسط والمقام شريطة ان تكون العلاقة بين المتغيرات مرتبطة بالأداء ومفسره له ، وبالإمكان استخراج مؤشرات ومعايير مالية تساعد الشركات في التعرف بطريقة سهلة على أدائها المالي في الماضي والحاضر وإعطاء استنتاجات مستقبلية بصورة رقمية من خلال النسب المئوية والرسوم البيانية لتسهيل فهم المتغيرات والنتائج بصورة سلسلة ووضع صورة واضحة لنشاطها ومستواها المالي،ومن خلال مقارنة الأرقام والنسب والمئوية والمؤشرات والمعايير نستطيع معرفة مستوى الربحية والسيولة النقدية وحقيقة النشاط ، يهتم أصحاب الديون والمقرضون(الجهات الخارجية) بالنسب المالية والمؤشرات التي تعطيها التحليلات من حيث الربحية المتحققة والتوزيعات التي تبين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ونسب المديونية لمعرفة اعتماد الشركة على التمويل الخارجي ،اما المستثمرين والإدارة وحاملي الأسهم فتكون اهتمامهم حول نسب الربحية ونسب التوزيعات ،ونسب النشاط تكون من اهتمام إدارة الشركة ،ويمكن قياس الأداء المالي من خلال عدة مؤشرات العائد من الأصول (الاستثمارات) والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات والعائد من حقوق الملكية والعائد من المبيعات والعائد على القيمة السوقية لقياس الأداء المالي ،فالعائد على الاستثمارات اكثر المؤشرات التحليلية في استخدام التحليل المالي الذي تهتم به الإدارة والمساهمين والمستثمرين ويسمى بالقدرة الارادية ،فذا كانت هذه النسبة منخفضة فأنها تعطي مؤشر سيئ للإنتاجية للاستثمارات في الشركة ،اما اذا كانت مرتفعة فهي تعطي مؤشر جيد على كفاءة سياسة الشركة الاستثمارية.

وتتلخص أهمية مؤشرات ونسب تحليل كشف التدفقات النقدية:

- معرفة نمو الشركة ومقداره ومعرفة نقاط الضعف والقوة.
- قياس فعالية الأنشطة بشكل عام للشركة ومدى استغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.
- تحديد قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الموازنات التقديرية.

خامسا: مفهوم الأداء المالي: بمنظور الكتاب والباحثون في حقول المعرفة المالية المختلفة إلى الاداء على بانه من المفاهيم الاساسية والجوهرية بالنسبة لجميع الشركات كما انه يمثل القاسم المشترك الذي تستند عليه اهتمام الباحثون بشكل عام، إذ يعد الاداء البعد الاكثر اهمية بالنسبة للشركات التجارية، اذ يتمحور حوله جودة الأداء وتوازنه، وان مدار الدراسة هو الاختلاف في المعايير والمقاييس التي اعتمدها الباحثون في دراسة وتقييم الأداء (ادريس والغالي، 2009: 22). وأشار (David , 2001:308) أن اختلاف الكتاب والباحثون في طريقة طرح مفهوم الأداء ترجع الى اختلاف الأفكار فيما بينهم فمنهم من ينظر الى الأداء بأنه يعكس ناتج الأنشطة التي من المتوقع تحقيق الهدف المرسوم.

سادسا: أهمية الأداء المالي: يمثل الأداء المالي للشركات مكانه مهمة حيث ركزت عليه الكثير من البحوث والدراسات سواء المالية والإدارية والاقتصادية، ويرجع ذلك الى الندرة النسبية للموارد المالية التي يتم اعتمادها في الشركات قياساً بحجم الحاجات المالية اليها التي هي مصدر تنافس بين الشركات وعليه نجد من الضروري خلق العوائد القصوى والعمل على استمرارية الشركات في التوسع والنمو لتحقيق الأهداف المرسومة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (الزبيدي، 2011: 94). يعمل الأداء المالي بشكل عام على عكس أداء ومستوى الشركة من كافة

الزوايا وبصورة بيانات تنتج من القوائم المالية المعدة التي توفرها الإدارة المالية للوصول لقرارات مالية وإدارية تعمل على استمرارية والرقى بمستوى الشركة من خلال الأداء ومراقبة الفعاليات والتوجيه نحو الجانب الجيد الفعال وإهمال الجوانب الغير مجدية، وبشكل اخر من أهمية الأداء المالي هو توجيه الموارد المالية للاستخدام الفعال للأموال من خلال الأنشطة المالية (التخطيط والميزانية والتقارير المالية والضوابط المالية والتدقيق الداخلي والخارجي) (Sarr,2015 :3) .

المحور الثالث الجانب التطبيقي

الدراسة التحليلية لدور كشف التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

اختص هذا المحور في الدراسة لمناقشة وتحليل نتائج النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لشركة بغداد للمشروبات الغازية للفترة من 2012 الى 2021 معتمدين على ذلك على البيانات المنشورة في سوق الأوراق النقدية العراقي وكانت المبالغ بالدينار العراقي.

أولاً: تحليل التدفقات النقدية التشغيلية: من خلال الاطلاع على كشف التدفقات النقدية وما يشتمله من (الأرباح والاندثار والاحتياطيات والمخزون والاعتمادات والمدينون والدائنون) نعمل على احتساب التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة لكي نستطيع الوصول الى صافي التدفقات النقدية التشغيلية للمضي بعملية التحليل المالي للشركة.

الجدول (1) التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التشغيلية

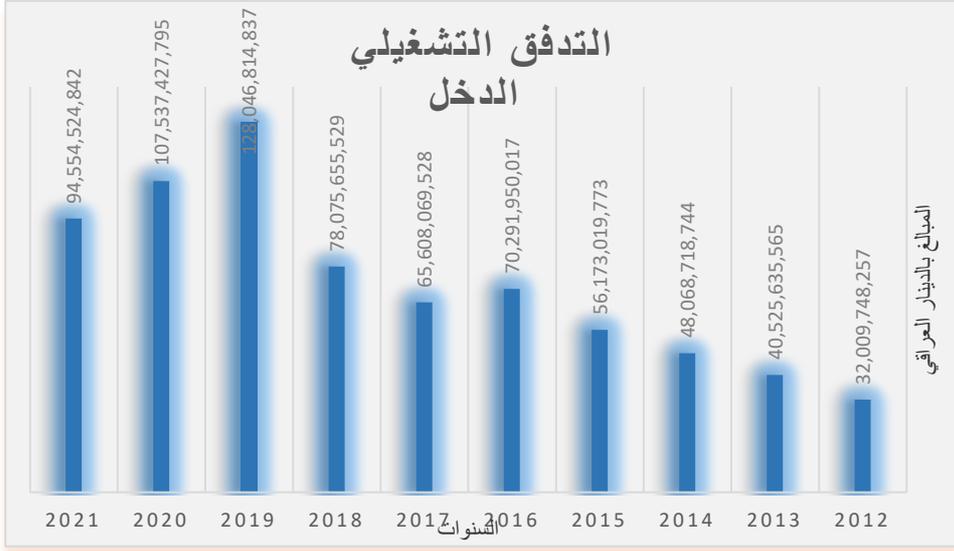
التدفقات النقدية التشغيلية			
السنوات	التدفق التشغيلي الدخل	التدفق التشغيلي الخارج	صافي التدفق النقدي التشغيلي
2012	32,009,748,257	-8,298,220,936	23,711,527,321
2013	40,525,635,565	-35,931,243,604	4,594,391,961

37,304,849,714	-10,763,869,030	48,068,718,744	2014
53,797,461,292	-2,375,558,481	56,173,019,773	2015
54,781,777,425	-15,510,172,592	70,291,950,017	2016
26,501,082,394	-39,106,987,134	65,608,069,528	2017
52,796,589,631	-25,279,065,898	78,075,655,529	2018
110,365,230,168	-17,681,584,669	128,046,814,837	2019
102,576,218,625	-4,961,209,170	107,537,427,795	2020
44,516,006,676	-50,038,518,166	94,554,524,842	2021
51,094,513,521	-20,994,642,968	72,089,156,489	Average
33,229,070,924	16,068,350,399	30,562,367,030	St. Deviation

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (Excel)

1. التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة: من خلال الجدول (1) والشكل (2) بلغ المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة (72,089,156,489) دينار، في حين بلغت أكبر قيمة تدفقات نقدية داخلة في عام 2019 واقل قيمة في عام 2012 وبانحراف معياري (30,562,367,030). وعند الرجوع الي بيانات عام 2019 نجد أسباب ارتفاع التدفقات النقدية الداخلة يعود الى ارتفاع صافي الربح اذ بلغ (57,216,669,041) دينار عراقي ونجد أيضا ارتفاع حساب المدينون أي ان كانت التحصيلات النقدية جيدة خلال العام وبمتابعة البيانات نجد ان حساب الدائون أي حصول تأخير في تسديد الموردون وهذه نقطة سالبية نظرا لتوفر السيولة خلال العام، وأيضا نلاحظ وجود ارتفاع في المخزون مما يشير الى ارتفاع النشاط التشغيلي عن الأعوام السابقة، اما بالرجوع الى عام 2012 وتفحص البيانات والنظر الى رأي مراقب الحسابات للعام فنلاحظ ان النشاط طبيعي ولا توجد أي انحرافات فيه نظرا للظروف الطبيعية، وعند مقارنه مع السنوات اللاحقة نلاحظ ارتفاع ملحوظ كما في الشكل (2) ولغاية عام

2016



الشكل (4) التدفق النقدي التشغيلي الداخلى

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (Excel)

وفي عام 2017 نلاحظ وجود انخفاض بسيط عن العام السابق وبالرجوع الى البيانات في كشف التدفقات النقدية نجد ان سبب الانخفاض هو وجود مبالغ لم يتم تحصيلها من المدينون بقيمة (5,063,878,223) دينار عراقي وفي عام 2018 نلاحظ الارتفاع في التدفق الداخلى نتيجة الاتساع في النشاط من خلال انعكاسه على صافي الربح وفي عام 2020 نلاحظ رجوع في التدفقات النقدية الداخلة نتيجة انخفاض في حساب المخزون، وفي عام 2021 نلاحظ وجود مبالغ غير محصلة في حساب المدينون بلغت (8,408,385,641) وانخفاض كبير في حساب المخزون بلغ (26,388,783,913) وذلك مؤشر غير جيد للشركة في هذا العام وبمتابعة الأسباب التي أدت الى حصول تلك المؤشرات نجد ان ما سبب ذلك التراجع البسيط في العامين 2020 و2021 الى الركود الذي حصل بسبب الجائحة (كوفيد 19) وبشكل عام نجد ان التدفقات الداخلة الحاصلة في النشاط

التشغيلي تعطي انطباع جيد حول النشاط التشغيلي للشركة خلال الأعوام العشر.

2. **التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة:** من خلال قياس متوسط التدفقات النقدية الخارجة في الجدول (1) للسنوات العشر نجده (-) 20,994,642,968 وبالإطلاع على الشكل رقم (3) نجد ان اعلى تدفقات نقدية خارجة كانت في عام 2021 وان اقل تدفقات نقدية تشغيلية خارجة كانت 2015 وعند حساب الانحراف المعياري للسنوات نفسها نجده (16,068,350,399)، وعند الرجوع الى عام 2021 نجد ان التدفقات الخارجة ارتفعت بشكل ملحوظ وبالرجوع للبيانات في كشف التدفقات النقدية نجد ان سبب الارتفاع في التدفقات النقدية الخارجة كان في حساب المخزون حيث بلغت (-26,388,783,913) وفي حساب المدينون حيث بلغ (-8,408,385,641) مما يشر الى وجود ووجود مبالغ غير محصلة ووجود سحب من المخزون مما أدى الى حصول ارتفاع في التدفقات الخارجة التشغيلية، وعند مراجعة السنوات الأخرى في الجدول (1) نجد ان الحركات كانت كالتالي: في عام 2012 نجد ما تم احتسابه من التدفق الخارج (8,298,220,936-) وفي عام 2013 نجد ان التدفق الخارج (35,931,243,604-) نلاحظ ان هناك فرق كبير وعند مراجعة كشف التدفقات نجد ارتفاع حساب المدينون الى (-) 16,671,462,737 وذلك يدل انخفاض نسبة تحصيل الديون في ذلك العام وفي عام 2014 كانت التدفقات الخارجة (-10,763,869,030)



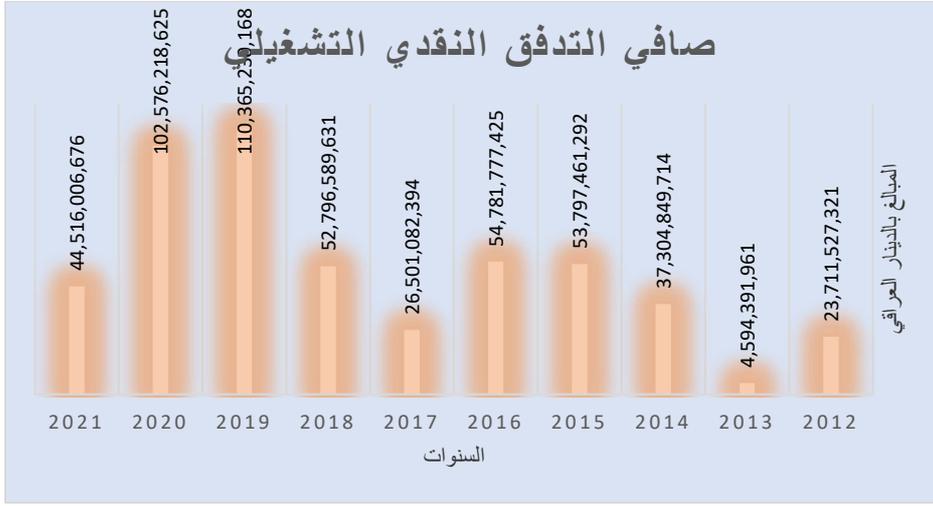
الشكل (3) التدفق النقدي التشغيلي الخارج

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (Excel)

أي عادت الى نسبتها الطبيعية وفي عام 2015 (-2,375,558,481) حدث فيها انخفاض شديد وذلك بسبب هناك فائض في الاحتياطات وتم تحصيل مبالغ من المدنيين (11,942,518,533) الى جانب وجود مبالغ بقيمة (15,082,532,539) في الجانب الدائن لم يتم تسديدها وفي عام 2016 كانت النتائج طبيعية وفي عام 2017 كانت التدفقات الخارجة (39,106,987,134) مرتفعة وتعزى سبب ذلك الى ارتفاع السحب من حساب المخزون والى حدوث تسديدات للمديونية بمبلغ (-11,081,633,992) وفي عام 2018 نلاحظ ان الخارج من التدفقات (25,279,065,898) وذلك بسبب ارتفاع الاحتياطات بقيمة (17,064,046,503) والمديون (8,215,019,395) وفي عام 2019 كانت ضمن النسب الطبيعية لكن عند قراءة كشف التدفقات نجد مبالغ مستحقة للغير لم يتم سدادها بقيمة (20,170,218,687) اما في عام 2020 كانت التدفقات الخارجة (-4,961,209,170) وذلك لانخفاض حساب الاحتياطات وفي عام

2021 وصلت التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة الى (-50,038,518,166) وذلك بسبب ارتفاع حساب المدينين وارتفاع في السحب على المخزون ومن خلال الشكل (1) للتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة نلاحظ التدفقات الخارجة لباقي السنوات كانت جيدة خلاف كل من الاعوام (2013 و 2017 و 2021) كانت مرتفعة نتيجة المبالغ الغير محصلة بشكل أساسي وكانت اعلاها في عام 2021.

3. صافي التدفق النقدي التشغيلي: بالرجوع الى الجدول (1) واستخراج متوسط صافي التدفقات التشغيلية نجده (51,094,513,521) دينار وبالرجوع الى الشكل (4) نجد ان أكبر صافي للتدفقات كان في عام 2019 النقدية حيث بلغت (110,365,230,168) دينار في حين كانت في عام 2013 اقل صافي تدفقات نقدية بمعدل انحراف معياري بلغ (33,229,070,924) من خلال الشكل (4) نلاحظ ان هناك فرق واضح وبمتابعة الأعوام نجد ان في عام 2012 كان الصافي من التدفقات (23,711,527,321) وفي عام 2013 انخفض الى (4,594,391,961) بسبب زيادة التدفقات الخارجة وفي الاعوام (2014 و 2015 و 2016) كان صافي التدفقات منتظم وطبيعي وفي عام 2017 نلاحظ انخفاض ملحوظ أيضا بسبب التدفقات الخارجة وليس بسبب انخفاض النشاط وفي عام 2018 نجد ان صافي التدفقات عاود الارتفاع ولا يعزى الارتفاع لسبب انخفاض التدفقات النقدية الخارجة وانما يعود لزيادة حجم النشاط وما خلقه من تدفقات داخلية مرتفعة شركة وفي عام 2019 نجد اعلا مستوى من صافي التدفقات بسبب انخفاض التدفقات الخارجة وارتفاع التدفقات الداخلة ويعود ذلك لحدوث جائحة (كوفيد 19) وفي عام 2020 كان صافي التدفقات مرتفع بسبب انخفاض التدفقات الخارجة بشكل كبير وفي عام 2021 نلاحظ انحسار صافي التدفقات بسبب ما خلفته السنتين السابقتين وعكسته على النشاط التشغيلي.



الشكل (4) صافي التدفق النقدي

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (Excel)

أ- تحليل مؤشرات جودة الربحية: هناك العديد من النسب التي يتم اعتمادها لقياس جودة الربحية للشركات سوف نتطرق للبعض منها وباستخدام البيانات المستخرجة من كشف التدفقات النقدية نقوم بتحليل النسب التالية نسبة كفاية التدفقات النقدية ونسبة مؤشر النقدية التشغيلية ونسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي وكانت النتائج كما هي في الجدول (2)

1) تحليل نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: تساعد على تقييم ملاءمة التدفقات النقدية وكفايتها لتلبية احتياجات الشركة، ويم قياسها بالاعتماد على التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة مقسومة على التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة أي مقدار ما يتم تغطيته وتقاس بالواحد عدد صحيح.

من خلال مطالعة الجدول (2) والشكل (5) نجد ان متوسط نسبة الكفاية للتدفقات النقدية التشغيلية كان (7.32) وكانت أكبر قيمة تغطية لنسبة كفاية التدفقات النقدية كان خلال سنة 2015 واول نسبة تغطية كانت خلال عام 2013 وبانحراف معياري (8.29) ومن خلال متابعة نسبة كفاية التدفقات

النقدية التشغيلية خلال السنوات العشر نجد ان النسب كانت عام 2012 كانت النسبة (3.86) وهي نسبة جيدة باعتبارها ارتفعت عن الواحد عدد صحيح بمقدار ثلاث مرات

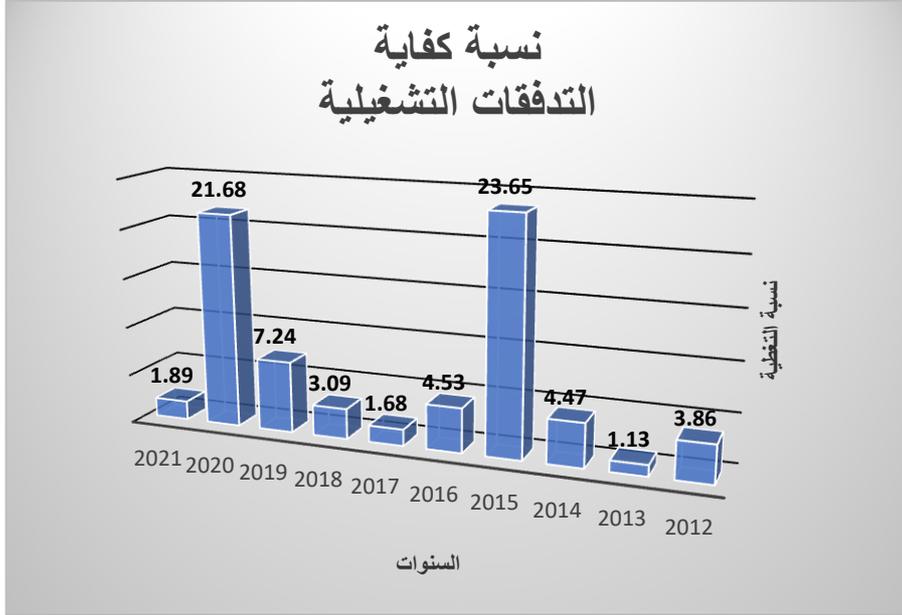
الجدول (2) مؤشر جودة الربحية

مؤشر جودة الربحية			
نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى صافي المبيعات	مؤشر صافي التدفق النقدي التشغيلية الى صافي الارباح	نسبة كفاية التدفقات التشغيلية	السنوات
0.91	1.21	3.86	2012
0.14	0.19	1.13	2013
1.17	1.69	4.47	2014
1.15	1.79	23.65	2015
0.96	1.45	4.53	2016
0.40	0.63	1.68	2017
0.68	1.08	3.09	2018
1.31	1.93	7.24	2019
0.93	1.49	21.68	2020
0.47	0.74	1.89	2021
0.81	1.22	7.32	Average
0.38	0.56	8.29	St. Deviation

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (Excel)

وفي عام 2013 كانت النسبة (1.13) وهي أيضا جيدة لتجاوزها نسبة الواحد عدد صحيح لكن نلاحظ انخفاض النسبة عن العام السابق وبمراجعة الجدول (1) نجد ان سبب الانخفاض ليس انخفاض في النشاط التشغيلي وانما سببه ارتفاع التدفق الخارج في عام 2013 وانخفاض نسبة التحصيل من المدينين وفي عام 2014 كانت النسبة (4.47) نلاحظ ان النسبة عاودت الارتفاع وبنسبة تغطية

جيدة جدا كونها تجاوزت الواحد عدد صحيح وبسبة عالية في عام 2015 كانت النسبة (23.65) وهي نسبة مرتفعة جدا وغير طبيعية مقارنة مع باقي السنوات عليه نرجع الى جدول (1) نلاحظ زيادة في حجم النشاط لكن يقبله تدفقات نقدية خارجة قليلة بسبب عدم تسديد المبالغ المستحقة للغير في عام 2016 كانت النسبة (4.53) وهي نسبة جيدة جدا وفي ارتفاع ملحوظ في عام 2017 كانت النسبة (1.68) وهي نسبة جيدة لتجاوزها الواحد عدد صحيح لكنها انخفضت عن مستوى السنوات السابقة بسبب ارتفاع التدفق الخارج في عام 2018 كانت النسبة (3.09) وهي مؤشر جيد جدا ومقارب للسنوات الأخرى في عام 2019 كانت النسبة (7.24) نلاحظ ارتفاع النسبة نتيجة ارتفاع التدفقات الداخلة حيث نلاحظ في هذا العام نتيجة زيادة صافي الربح وانخفاض التدفقات الخارجة بسبب جائحة (كوفيد 19) في عام 2020 كانت النسبة (21.68) نلاحظ ارتفاع كبير في النسبة بسبب ارتفاع التدفق النقدي التشغيلي الداخل لسبب زيادة حجم النشاط وانخفاض التدفق الخارج ووجود مبالغ لم يتم تسديدها مستحقة للغير مما أدى الى ظهور هذا النسبة بشكل مرتفع في عام 2021 كانت النسبة (1.89) وهي نسبة جيدة لكن اقل من نسب باقي السنوات ويعود السبب الى تسديد المبالغ المستحقة للغير.



الشكل (5) نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

وعليه نجد ان النسب التي سبق ذكرها لم تزل اقل من الواحد عدد صحيح مما يدل على ان الشركة تستطيع ان تغطي نفقاتها من نشاطها التشغيلي وهو من المؤشرات الجيدة للشركة ومقدار ما تحققه من ربحية.

(2) تحليل نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي الربح:

ويتم احتسابها عن طريق صافي التدفق النقدي التشغيلي مقسوم على صافي الدخل (الربح) وكما مبين في الجدول رقم (2) ومقاياسنا هنا سوف يكون الواحد عدد صحيح، وهو يشر الى مقدرة الشركة على دعم الأرباح المتحققة وجودة الدخل المحاسبي المتحقق. من خلال الجدول (2) نجد ان متوسط مؤشر نسبة النقدية التشغيلية قد بلغ (1.22) ومن الشكل (6) نلاحظ ان وان اعلا نسبة للتدفقات النقدية التشغيلية كانت في عام 2019 وان اوطأ نسبة كانت في عام (2013) بمعدل انحراف معياري مقداره (0.56) نعمل على مراجعة السنوات وحسب النسب لمعرفة مقدار جودة الدخل المحاسبي، في عام 2012 كانت النسبة

(1.21) وهي نسبة جيدة حيث حقق أكبر من الواحد عدد صحيح مما يدل على قدرة الشركة على تغطية أرباحها المتحققة وان توليدها للنقد في هذا العام جيد جدا وكذلك يشير الى جودة الدخل المحاسبي المتحقق في تلك السنة، في عام 2013 اخفضت النسبة (0.19) وهو مؤشر سيء ويشير الى ان الشركة خلال هذا العام غير قادرة على توليد النقد والسبب يعود الى تضخم في حساب المدينون أي ان هناك مبيعات في الاجل بنسبة كبيرة وبالرجوع الى حساب المدينون نجد انه بلغ (16,671,462,737) وذلك مؤشر غير جيد للشركة، في عام 2014 كانت النسبة (1.69) وهنا نلاحظ ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ عن العام السابق مما يدل على ان الشركة اتبعت سياسة جديدة وقامت بعملية لتحصيل للديون السابقة وهو مؤشر ممتاز بالنسبة للشركة وبالتالي نستطيع القول ان ما تولد هذا العام من نقد يغطي الأرباح المحاسبية المتحققة، في عام 2015 كانت النسبة (1.79) وهي نسبة كبيرة تدل على مقدرة الشركة في هذا العام على تغطية أرباحها المتحققة وهي نسبة أكبر من العام السابق وهي ضمن المؤشرات الجيدة للسياسة الجديدة لتحصيل الديون، في عام 2016 كانت النسبة (1.45) وهي نسبة جيدة ومرتفعة وتدل على جودة الدخل المحاسبي المتحقق للشركة والقدرة الجيدة على توليد النقد وهو يغطي ما تحقق من أرباح محاسبية، في عام 2017 كانت النسبة (0.63) وهنا نلاحظ تراجع النسبة وهو مؤشر غير جيد مما يدل على ان النقد المتولد من النشاط التشغيلي لا يسد ما تم حسابه في قائمة النتيجة وبتتبع البيانات نلاحظ السبب يرجع ما حصل من ارتفاع في حساب المدينون أدى الى انخفاض النسبة، في عام 2018 كانت النسبة (1.08) وهو مؤشر جيد للشركة يدل على تحسن التحصيل النقدي فنلاحظ تعافي النسبة وعودتها للصعود وهو من الإيجابيات للشركة، في عام 2019 كانت النسبة (1.93) وهنا نلاحظ حدوث قفزة في النسبة ويعود ذلك لتحصيل المبالغ من المدينين إضافة الى وجود ذمم

للغير غير مسددة عملت على رفت النسبة، في عام 2020 كانت النسبة (1.49) وهي نسبة جيدة ومرتفعة تشير الى ان النقد المتوفر يغطي ما حققته الشركة من أرباح محاسبية وهو من المؤشرات الجيدة وتدل على قوة الشركة وقدرتها على خلق النقد، في عام 2021 كانت النسبة (0.74) وهي نسبة منخفضة أي ان ما تولد من نقد لا يكفي لسد ما تحقق من الأرباح.



الشكل (6) مؤشر صافي النقدية التشغيلية الى صافي الأرباح

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (Excel)

من خلال الاطلاع على النسب خلال السنوات العشر نلاحظ بانها نسب جيدة باستثناء عام 2013 لنزولها الى اقل من النصف وفي عام 2017 انخفضت دون الواحد عدد صحيح وفي عام 2021 كذلك اما في باقي السنوات فنلاحظها جيدة فهي تعبر عن جودة الدخل المحاسبي غير انها متذبذبة مما يشير الى اختلاف السياسة المتبعة في تسويق المنتج وتحصيل إيراداتها، اما بالنسبة لعام 2017 نجد انخفاض النسبة بسبب تضخم الحاصل في حساب المخزون وقد وصل الى (-10,555,912,074) وبالرجوع بينات الشركة نلاحظ بان الشركة حصلت على امتياز جديد في توسيع مناطق التسويق لتشمل محافظات جديدة وان ما توفره خطوط الإنتاج كان غير كاف أدى الى حدوث التضخم في حساب المخزون، اما

في عام 2021 نجد السبب يعود التضخم الحاصل في حساب المخزون في الشركة وهي بحاجة الى زيادة الطاقة الإنتاجية لسد الاحتياجات الحاصلة والمتزايدة.

(2) تحليل نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى صافي المبيعات: من الجدول (2) تم احتساب نسبة مؤشر صافي التدفق النقدي التشغيلي من خلال طريق قسمة على صافي المبيعات ومن خلال السنوات العشرة كان متوسط نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي (0.81) ومن الشكل (7) نجد اعلا نسبة كانت في عام 2019 واقل نسبة كانت في عام 2013 بانحراف معياري مقداره (0.38) ومن خلال هذه النسبة نستطيع معرفة السياسة الائتمانية المتبعة في تحصيل الذمم المدينة وقوة التحصيلات التي حصلت خلال العشر سنوات للشركة. وعليه نعمل مراجعة لنسب صافي التدفق النقدي التشغيلي الى صافي المبيعات خلال الفترة الزمنية المحسوبة حيث كانت النسبة (0.91) في عام 2012 وهي نسبة جيدة في التحصيل من المبيعات الحاصلة خلال العام وهي تشير الى حسن سياسة الائتمان الحاصلة، وفي عام 2013 كانت النسبة قليلة وصلت الى (0.14) وهي ضعيفة جدا بالنسبة الى المبيعات الحاصلة وهي تشير الى ضعف في سياسة الائتمان خلال العام وهو مؤشر سلبي مما ينكس سلبا على خلق التدفقات النقدية خلال العام، وفي عام 2014 كانت النسبة (1.17) وهنا نلاحظ تحسن ملحوظ في سياسة الائتمان مما يشير الى اتباع سياسة جديدة بالنسبة للمبيعات وذلك ينعكس إيجابا على خلق التدفق النقدي، وفي عام 2015 كانت النسبة (1.15) نشاهد التحسن الواضح في النسبة التي تعكس جودة سياسة الائتمان المتبعة

خ لال الع م



الشكل (7) نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى صافي المبيعات

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (Excel)

وفي عام 2016 كانت النسبة (0.96) وهيه نسبة جيدة للتحويل، وفي عام 2017 كانت النسبة (0.40) انخفضت النسبة نتيجة انخفاض التحصيلات النقدية للمدينين كما هو ملحوظ في حساب المدينون، وفي عام 2018 كانت النسبة (0.68) وهي نسبة متوسطة للتحصيلات الحاصلة مقارنة مع باقي الأعوام، وفي عام 2019 كانت النسبة (1.31) وفي هذا العام كانت أكبر نسبة تحققت للائتمان من المبيعات وهي نسبة عالية وذات مؤشرات جيدة، وفي عام 2020 كانت النسبة (0.93) وهي نسبة جيدة للتحويل في المبيعات الحاصلة ومؤشر جيد لسياسة الائتمان المتبعة، وفي عام 2021 كانت النسبة (0.47) عاودت النسبة للانخفاض وارتفاع حساب المدينين مما يدل على سوء سياسة الائتمان خلال هذا العام.

ومن خلال الشكل (7) نلاحظ تذبذب النسب على مدار السنوات العشر ونلاحظ ولمعرفة سياسة الائتمان المتبعة في المبيعات وأسباب عدم ثباتها نقوم بالاطلاع

على بيانات الشركة التسويقية، نلاحظ اعتمدت الشركة في عمليات التسويق على مراكز بيع مباشر للمستهلكين إضافة الى البيع بالجملة وتخصيص المجمعات التسويقية للغرض المذكور من جانب، وفي الجانب التسويقي الآخر تعاقدت مع وكلاء من القطاع الخاص من الذين يمتلكون خبرة تسويقية عميقة في توزيع المشروبات الغازية مع اقتصار عملهم على انتاج الشركة فقط، وللاستفادة من امكانياتهم في التعامل والتسويق بحريه خارج الضوابط المالية عن طريق منحهم (الاعارات والتسديد المؤجل لقيمة المبيعات)، فنلاحظ ان تذبذب النسب الائتمانية في التحصيل للمبيعات خلال الفترة الزمنية المذكورة. فنستطيع ان نعزي ان سبب التذبذب الحاصل هو نتيجة سياسة التسويق المتبعة للشركة وما تمنحه من تسهيلات للوكلاء المتعاقد معهم للعمل على نشر منتجات الشركة بشكل أوسع وتغطية أكبر.

المحور الرابع

نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة:

ومن خلال ما تم استعرضه للتحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية نلاحظ مدى تأثير نتائج النسب المالية المحتسبة اعتماداً على قائمة التدفق النقدي في الأداء المالي للشركة عينة الدراسة من خلال توفير معلومات تفصيلية وتحليلية تعزز النسب المعتمدة على قامه الدخل وقائمة المركز المالي وعليه يمكن اثبات صحة فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية فان:

هناك تأثير (بين التدفقات النقدية والأداء المالي)

وتم اثبات الفرضيات الفرعية الاتية

(يوجد تأثير بين التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والأداء

المالي).

ثانيا: الاستنتاجات:

1. تعد قائمة التدفق النقدي قائمة مهمة في التقارير المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية الواردة في قائمتي المركز المالي وكشف الدخل وذلك لأنها تسد جوانب القصور نتيجة اعتماد الأساس النقدي الذي يعكس التدفقات النقدية في الوحدات الاقتصادية.

2. ان التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية له تأثير في التحليل المالي لأداء الشركات بجميع مكوناته التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

3. وجود عدد من النسب المالية المعتمدة على قائمة التدفق النقدي والتي تعزز النتائج المتحصلة من النسب المالية المعتمدة على قائمتي المركز المالي وكشف الدخل.

4. ان هنالك تكامل وتوافق بين النسب المالية المعدة اعتمادا على قائمتي المركز المالي وكشف الدخل والنسب المالية المعدة اعتمادا على كشف التدفق النقدي.

ثالثا: التوصيات:

بالاتفاق مع الاستنتاجات السابقة فان الباحث يصيغ مجموعة من التوصيات امام المعينين في عينة الدراسة والباحثين على امل ان نجد الاهتمام المناسب تحقيقا للهدف المبتغى من هذه الدراسة وتتضمن التوصيات:

1. يوصي الباحث بضرورة اعتماد الشركات بأعداد قائمة التدفق النقدي كقائمة رئيسية الى جانب قائمتي الدخل والمركز المالي.

2. يوصي الباحث باستخدام النسب المالية لتحليل قائمة التدفقات النقدية بجميع مكوناتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

3. يوصي الباحث بضرورة التعزيز والتكامل بين النسب المالية التقليدية ونسب التدفق النقدي.
4. يوصي الباحث بضرورة اعداد دراسات مستقبلية على عينة أوسع من الشركات لغرض اثبات دور واهمية النسب المالية المعتمدة على كشف التدفق النقدي.

قائمة المصادرالمصادر العربية:الكتب

1. حسين، أحمد حسين علي، 2006 " إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية - قائمة الدخل الميزانية العمومية - قائمة التدفقات النقدية - التحليل الأفقي - التحليل الرأسي - النسب المالية": الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر
2. الزبيدي، حمزة محمود، 2011، التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط 2، الاردن، عمان.
3. الصبان، محمد سمير وأبو المكارم، وصفي عبد الفتاح حسن وهلال، عبد الله، 2000، "المحاسبة المالية المتوسطة"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
4. كسسو، رونالد ويجانت، جيري، 1999، "المحاسبة المتوسطة" تعريب - حجاج، أحمد حامد، الجزء الثاني، الطبعة العربية الثانية، المملكة العربية السعودية: الرياض، دار المريخ للنشر.

المجلات والدوريات العربية

1. جعفر، نجلة جبار، " دور التحليل المالي لقائمة كشف التدفق النقدي في تقييم الأداء المالي" دراسة تطبيقية في شركة غاز الجنوب - البصرة، العدد السابع والخمسون، المجلد الخامس عشر، مجلة العلوم الاقتصادية، 2020.
2. دحدوح، حسين أحمد، "دراسة تحليلية للمعلومات لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 02، ص 235، 2008.

3. الشمشيري، منيرة والعريفان، فاطمة، " دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية" إدارة المخالفات المالية، ديوان المحاسبة، مسابقة البحوث التاسعة، (2008).

4. محمد، أمال نوري. (2013). مدى تتاغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية Journal of Baghdad College of Economic sciences University, (34).

5. مرزاقية، صالح وبوهرين، فتيحة (2010) "الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية"، الملتقى الدولي حول "الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة للفترة 12-13 مايو، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، الجزائر.

6. مرزاقية صالح، وفتحية بوهرين، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينية، العدد 06، 2010.

الرسائل والاطاريح

1. أبو تمام، ميساء محمد سعد مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحاسبين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، (2013).
2. محمد، حميداتو، بوكي، حسام الدين، محمد الصالح،،وبده زكري. (2020). لور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة التاج الذهبي 2020.

الكتب الأجنبية

1. Balaciu, D., Bogdan, V. & Vladu, A.B. (2009). A Brief Review of Creative Accounting Literature and its Consequences in Practice, *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 11th Edition, pp 170– 183. web site of the Federal Reserve Bank of St. Louis.
2. Hair Jr, J. F., Sarstedt, M., Matthews, L. M., & Ringle, C. M. (2016). Identifying and treating unobserved heterogeneity with FIMIX–PLS: part I–method. *European Business Review*.
3. Linzer, Richard S., and Anna O. Linzer. *Cash flow strategies: innovation in nonprofit financial management*. John Wiley & Sons, 2008.
4. Weygandt, J. J., Kieso, D. E., Kimmel, P. D., Trenholm, B., Warren, V., & Novak, L. (2019). *Accounting Principles, Volume 2*. John Wiley & Sons. book

المجلات والدوريات الاجنبية

1. Amuzu, M. S. (2010). Cash flow ratio as a measure of performance of listed companies in emerging economies: The Ghana example. *Unpublished PhD dissertation*.

Retrieved from <http://stclements.edu/grad/gradmaxw.pdf>.

2. Libby, R., Libby, P.A and Short D. G (2001) *Financial Accounting*, New York, McGraw– Hill Companies Inc.
3. Sarr, B. (2015). *Assessing public sector performance in developing countries: four essays on public financial management and public service delivery* (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne–Clermont–Ferrand I).

المواقع

<https://www.pepsibaghdad.com> (شركة بغداد للمشروبات الغازية)

www.isx-iq.net (سوق العراق للأوراق المالية)